الصباح الاقتصادية
12
العدد 2611 - السنة التاسعة
الأربعاء 9 صفر 1438 - الموافق 9 نوفمبر 2016
Wednesday 9 November 2016 - No.2611 - 9th Year

خلال افتتاح مؤتمر «تطوير سوق السندات في الكويت»

الصالح: القطاع المصرفي الإسلامي أصبح معادلاً للقطاع «التقليدي»

- تطوير سوق السندات والصكوك مطلب أساسي تفرضه متطلبات الإصلاح المالي والاقتصادي
- مظاهر الاختلالات الهيكلية تكمن في محدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي
- أدعو المواطنين إلى المشاركة في استبيان «المالية» حول وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي
- التراجع الحاد الذي شهدته أسعار النفط يمثل تحديا كبيرا لاقتصاد البلاد

أنس الصالح

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة الكويتي أنس الصالح إن تطوير سوق السندات والصكوك اصبح مطلبا اساسيا ومستحقا تفرضه متطلبات الإصلاح المالي والاقتصادي.

واضاف الصالح في كلمته خلال افتتاح مؤتمر (تطوير سوق السندات في الكويت) الذي ينظمه اتحاد مصارف الكويت ان تطوير سوق السندات والصكوك ضرورة لاستكمال مقومات وجود أسواق رأس مال متطورة في الكويت من حيث البنية المؤسسية والأدوات.

واوضح ان التطوير يشمل تعزيز الدور المحوري لها في العملية التنموية والاستخدام الامثل للمدخرات الوطنية من خلال تمويل المشروعات وتلبية حاجة الحكومة لتغطية عجز الموازنة العامة فضلا عن مساهمة هذه الأسواق وادواتها في تحسين اداء الاقتصاد الكلي.

وبين ان التراجع الحاد الذي شهدته أسعار النفط منذ بداية النصف الثاني من عام 2014 ادى إلى انعكاسات مالية واقتصادية بالغة التاثير على الموازين الداخلية والخارجية لدولة الكويت نتيجة الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية.

وافاد الصالح بان هذا التراجع يمثل تحديا كبيرا لاقتصاد البلاد الذي يعتمد على النفط كمصدر يكاد يكون وحيدا للدخل وسط اختلالات هيكلية يشهدها الاقتصاد الكويتي انعكست على اوضاع المالية العامة.

وأشار إلى ان مظاهر الاختلالات الهيكلية تكمن في محدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي فضلا عن اختلالات في سوق العمل لاسيما من حيث تركز العمالة الوطنية في الوظائف الحكومية والتحديات المصاحبة لذلك وعدم وجود تنويع لمصادر الدخل.

واضاف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة الكويتي انس الصالح ان هذه التحديات تفرض إصلاحات مالية واقتصادية مستحقة منذ زمن لافتا الى محاولات وجهود الإصلاح التي شهدتها هذه المسيرة في مناحي متعددة ومنها توصيات تقرير اللجنة الاستشارية المكلفة بشأن مسيرة الإصلاح المالي والاقتصادي.

واوضح أن التراجع الحالي في اسعار النفط جاء ليؤكد المخاوف وبشكل من جديد تحديات كبيرة للاقتصاد الكويتي بما لم يعد معه اي مجال لتاخير هذه الإصلاحات.

وقال إن مجلس الوزراء اعتمد في هذا السياق في ال14 من مارس الماضي وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي التي تهدف إلى تحقيق استدامة اوضاع المالية العامة من خلال إصلاح عدد من الاختلالات الراهنة.

وبين ان الوثيقة تتضمن مجموعة محاور للاصلاح المالي تتطلب في معظمها ضرورة وجود اسواق مالية اولية وثانوية متطورة بما في ذلك اسواق للسندات والصكوك وان تكون داعمة لتطوير اسواق رأس المال في الكويت بما يوفر متطلبات النجاح لبرامج الإصلاح المالي والاقتصادي.

ودعا الصالح المواطنين إلى حوار حول الوثيقة من خلال المشاركة في استبيان عام تطرحه (المالية) على موقعها الالكتروني لتوسيع دائرة المشورة والتعرف على آراء المواطنين في المسار الإصلاحي.

وذكر ان وجود سوق مالي متطور بمؤسساته وادواته يعتبر من محاور برامج الإصلاح المالي والاقتصادي مشيرا الى ان توافر الصكوك والسندات يمثل ضرورة لكل من القطاع المصرفي وبنك الكويت المركزي في إطار تطبيق السياسات الرقابية والسياسات النقدية.

واضاف ان القطاع المصرفي الإسلامي اصبح معادلا تقريبا للقطاع المصرفي التقليدي سواء من حيث عدد مؤسساته او حجم نشاطه مبينا ان إصدار الصكوك الحكومية سيعمل على تاسيس منحنى عائد سيادي لتسعير الصكوك المصدرة من الشركات.

واكد سعي (المالية) بالتعاون والتنسيق مع بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال لتطوير السوق المالي من خلال إصدار تشريعات متكاملة لتوفير مرونة كافية للاقتراض العام من خلال ادوات الدين التقليدية ووضع الأحكام القانونية والتنظيمية لإصدار الصكوك الإسلامية الحكومية.

واشار الى ان (المالية) انشات وحدة خاصة لإدارة الدين العام 1987 بإصدار ادوات الدين العام نيابة عن الحكومة حيث يستخدم هذه الأدوات مشيرا الى «استطاعة البنك نيابة عن الحكومة ومن خلال طرح الإصدارات للبنوك المحلية توفير المبالغ المحددة من وزارة المالية لتمويل جزء من العجز من خلال الاقتراض المحلي بالدينار».

وبين ان رصيد أدوات الدين العام بلغ حتى ال19 من أكتوبر الماضي نحو 2967 مليون دينار كويتي منها نحو 1587 مليون دينار رصيد سندات قائمة منذ سنوات بهدف تنظيم مستويات السيولة في إطار عمليات السياسة النقدية للبنك المركزي.

واضاف أن رصيد أدوات الدين العام يتضمن نحو 1380 مليون دينار للاصدارات الجديدة المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة والتي بدأ طرحها بداية ابريل الماضي.

وشدد الصالح على ان (المالية) ستواصل التعاون والتنسيق مع (المركزي) فيما يتعلق بالاقتراض المحلي لتمويل عجز الموازنة العامة باعتباره مطلبا اساسيا تقتضيه ضرورة التنسيق مع السياسة النقدية للبنك.

واكد حرص الوزارة في إطار هذا التنسيق على الا يكون الاقتراض العام المحلي مناسبا لتمويل القطاع الخاص بحيث ت السيولة الكافية متوفرة لدى القطاع المصرفي لمواجهة متطلبات تمويل قطاعات الاقتصاد الوطني بما في ذلك مشاريع التنمية. وقال إن (المركزي) يراقب بشكل مستمر الآثار النقدية والاقتصادية للاقتراض العام المحلي وذلك للتدخل في السوق النقدي عند الضرورة.

تتولى رسم استراتيجيات الاقتراض المناسبة وتقييم المخاطر المصاحبة لخيارات الاقتراض المختلفة اضافة الى الإشراف على عمليات الاقتراض بالتعاون مع (المركزي) والهيئة العامة للاستثمار.

وافاد بان تلك الوحدة ستعمل بالتعاون والتنسيق مع (المركزي) على رصد تاثير الاقتراض العام على أوضاع السيولة ومعدلات أسعار الفائدة مما يتطلب درجة عالية من التنسيق مع السياسة النقدية ل(المركزي).

ولفت إلى قيام (المركزي) منذ عام

الكواري: نستهدف تبادل الخبرات الفنية لإيجاد حلول مبتكرة لمعوقات «الطاقة الكهربائية»

افتتحت أمس الثلاثاء أعمال الدورة 12 لمؤتمر كهرباء الخليج 2016 والمعرض ال21 للمعدات الكهربائية المصاحب تحت شعار (الكفاءة في استخدام الطاقة) لتشجيع البحث العلمي وعرض أحدث التقنيات في مجال الطاقة الكهربائية.

وقال رئيس المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) المهندس عيسى بن هلال الكواري في كلمته الافتتاحية ان المؤتمر اصبح أحد أهم المنصات العلمية التي تطرح فيه الافكار والمبادرات الخليجية والعالمية في مجال الكهرباء.

وأضاف الكواري ان اختيار شعار (الكفاءة في استخدام الطاقة) للمؤتمر يهدف الى للحد من هدر الموارد والمحافظة على البيئة اضافة الى تلبية احتياجات النمو الاقتصادي المتسارع والزيادة المضطردة في انماط استهلاك الكهرباء من خلال كفاءة انظمة انتاج وتوزيع الطاقة واستهلاكها.

وأوضح ان الدراسات العلمية والتطبيقات العملية اثبت أن رفع كفاءة الطاقة يعد من ارخص انواع الطاقات مشيرا إلى انها تعتبر حاليا أحد أكبر مصادر الطاقة في العديد من الدول نظرا لما توفره من مردودها اقتصادي ايجابي.

وأشار إلى أن تبادل الخبرات الفنية والعمل معا لايجاد الحلول المبتكرة للتحديات التي تواجه قطاع الطاقة الكهربائية هو من صميم اهداف هذا المؤتمر.

وعبر عن ثقته بأن تسفر الجلسات والمناقشات التي يتضمنها المؤتمر عن رؤى متقدمة تمكن قطاع الكهرباء من العمل باقصى كفاءة ممكنة في ظل أفضل الممارسات العالمية ومن الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين البيئة وخفض التكلفة.

فيما أكد وكيل وزارة الكهرباء والماء الكويتية المهندس محمد بوشهري حرص الوزارة على مواكبة احدث التقنيات والتطورات التكنولوجية في مجال كفاءة الطاقة الكهربائية

عيسى بن هلال الكواري

واوضح ان دول مجلس التعاون الخليجي تقع في منطقة حارة وبالتالي تحتاج الى استهلاك الكثير من الطاقة لعملية التبريد مشيرا الى ان التكييف يستهلك تقريبا من 60 الى 70 في المئة من انتاج الطاقة الكهربائية.

وبين ان ذلك يستوجب متابعة احدث انواع التكنولوجيا المستخدمة في ترشيد الإستهلاك وكفاءة الإنتاج سواء كانت متعلقة بالمعدات المستخدمة في محطات الطاقة وكذلك الاجهزة الكهربائية او اجهزة التكييف المستخدمة بدول المنطقة.

ويناقش المؤتمر الذي تستضيفه المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) وتنظمه اللجنة الاقليمية لنظم الطاقة الكهربائية لدول مجلس التعاون الخليجي تحت شعار (الكفاءة في استخدام الطاقة) احدث ما توصلت اليه دول المجلس من امكانيات وتحديات في قطاع الكهرباء.

وسيوفر المؤتمر الذي يستمر ثلاثة ايام فرص تبادل المعلومات والخبرات في مجال تطوير نظم الطاقة الكهربائية وذلك بالتواصل مباشرة بين المختصين من المقاولين والمصنعين مع صانعي القرار المعنيين للتعرف على سوق الطاقة بقطاع الكهرباء

من جهته قال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالله بن جمعة الشبلي أن مجلس التعاون حرص منذ تأسيسه على تطوير قطاع الطاقة الكهربائية ولتلبية النمو المتزايد في الطلب على الطاقة في ظل النهضة الحضارية الكبيرة والنمو السكاني الملحوظ.

واضاف الشبلي انه وفي ظل النمو المضطرد في الطلب على الكهرباء بدول المجلس فان الدول الاعضاء ارتات اهمية بذل كل ما في وسعها من جهود وطاقات في سبيل تطوير اساليب العمل وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة وتعزيز الاستخدام الامثل للموارد.

بمناسبة مرور 130 عاما على طرح أول عملة وطنية

«المركزي» يصدر مسكوكة تذكارية لـ «البيزة»

قال محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمدالهاشل ان البنك أصدر مسكوكة تذكارية خاصة بمناسبة مرور 130 عاما على طرح وبدء التعامل باول عملة وطنية كويتية التي اطلق عليها في ذلك الوقت (بيزة) وذلك في اطار جهود البنك الرامية إلى توثيق تاريخ النقد في الكويت.

واضاف الهاشل ان المغفور له الشيخ عبدالله الصباح الثاني الحاكم الخامس للكويت امر بسكها عام 1886 ميلادي وتعتبر تلك الخطوة التي بادر بها رغبة منه في وضع اسس الاستقلال الاقتصادي استنادا إلى ما تمتعت به الكويت في ذلك الوقت من قوة تجارية تمثلت في احتفاظ الكويت حينئذ باسطول تجاري كما ذكرت السجلات البريطانية عن الكويت آنذاك.

واكد حرص بنك الكويت المركزي على تخليد تلك الذكرى بإصدار نسخة تذكارية عن (البيزة) لاهمية المحاولة التاريخية الأولى لإصدار نقد وطني مشيرا الى ان تلك الخطوة يصاحبها ايضا إطلاق حملة توعوية شاملة للتعريف بهذه المسكوكة واهمية إصدارها من قبل البنك المركزي في توثيق التاريخ السياسي النقدي للكويت.

واشار الهاشل الى ان حملة التوعية تشمل فعاليات أخرى منها التواصل مع الجمهور للتعريف بتلك الحقبة الزمنية وإصدار (البيزة) ومواصفاتها واهداف طرحها ومدة تداولها وصولا إلى إيقاف التعامل بها وسحبها من الأسواق معتبرا تلك المحاولة خطوة فارقة في تاريخ الكويت بالاتجاه المبكر نحو الاستقلال الاقتصادي.

واوضح ان الحملة تستخدم وسائل التواصل المباشر والإلكتروني مع الجمهور الكويتي لا سيما الشباب منهم لإعلامهم بتاريخ الكويت ولاستذكار جهود حكامها الذين طالما سعوا إلى تحقيق الرفاه والرخاء لأهل الكويت.

وذكر الهاشل انه بالرغم من قصر فترة تداول ال(بيزة) قبل سحبها من الأسواق الا ان فكرة اصدار عملة وطنية ظلت تراود حكام الكويت إلى ان تحقق ذلك في بدايات النصف الثاني من القرن الماضي حين تكللت جهودهم بالنجاح في عهد المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح بصدور الدينار الكويتي عام 1960 واعتماده عملة رسمية لدولة الكويت.

وبين ان تصميم هذه المسكوكة التذكارية وإصدارها جاء مشاركة من بنك الكويت المركزي في الاحتفال بذكرى مرور 130 عاما على إصدار أول عملة معدنية نقدية كويتية «بيزة» (1886 – 2016) اذ يحمل الوجه الأول لتلك العملة كلمة الكويت وسنة الإصدار بالعام الهجري 1304 فيما يحمل الوجه الآخر توقيع المغفور له الشيخ عبدالله الصباح الثاني.

وفيما يتعلق بحجم تلك المسكوكة ذكر الهاشل انها جاءت متوافقة مع المقاييس العالمية للمسكوكات التذكارية معربا عن بالغ اعتزازه بهذه المناسبة «الغالية» وقيام البنك المركزي باصدار هذه المسكوكة التذكارية والتي توثق التاريخ السياسي والنقدي المشرق لدولة الكويت.

البورصة تغلق على ارتفاع مؤشراتها الرئيسية الثلاثة

اغلقت بورصة الكويت تداولات أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشراتها الرئيسية الثلاثة بواقع 26,3 نقطة للسعري ليصل إلى مستوى 5469 نقطة و 1,27 للوزني و 4,87 نقطة ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 22,2 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 171 مليون سهم تمت عبر 4175 صفقة (الدولار الأمريكي يعادل 0,302 دينار كويتي). وكانت أسهم شركات (المدن) و(زيما) و(بنك وربة) و(اسكان) و (بيتك) الأكثر تداولا في حين جاءت أسهم شركات (كيبك) و(دبي الأولى) و(ايكاروس) و(المدن) و(انوفست) الأكثر ارتفاعا.

«المحاسبة» يوقع مذكرة تفاهم مع مكتب مراجع ومدقق عام الهند

وقع ديوان المحاسبة الكويتي مذكرة تفاهم مع مكتب مراجع ومدقق عام الهند بهدف تبادل الخبرات والتعاون المشترك في مجالات انشطة التدقيق وتطوير المهارات المهنية للعاملين لدى الجانبين.

وأكد رئيس الديوان بالإنابة عادل الصرعاوي وفق بيان للديوان أهمية تبادل الخبرات مع الجهاز الرقابي الهندي نظرا للخبرة الكبيرة التي يمتلكها.

واشار الى اهتمام ديوان المحاسبة بالاستفادة القصوى من توقيع مثل هذه المذكرات التي تعود بالفائدة للطرفين موضحا ان المذكرة تهدف الى الاطلاع على اخر المستجدات الرقابية بشان المعايير الدولية للتدقيق وزيادة الفاق التعاون المعرفي والمهني في مجالات التدقيق. وذكر أن المذكرة تستهدف ايضا اطلاع الديوان على التجارب الدولية من خلال مذكرات التفاهم المشتركة ومواكبة أحدث التجارب وآليات التدقيق.